المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

الأوضاع السياسية والمالية في إنجلترا وأثرها في صدور الماجنا كارتا (Magna Carta) (1199–1215م)

فاطمة ساسي عبد السلام القذافي – قسم التاريخ – كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية – جامعة بنغازي–ليبيا
alhadad@su.edu.ly

الملخّص

تتناول هذه الدراسة الأحداث السياسية والمالية التي أدت إلى إصدار وثيقة الماجنا كارتا (Magna Carta) خلال حكم الملك الإنجليزي جون (King John) (1199–1216م)، الذي تميز بالاستبداد والمطالب المالية المتزايدة. بخلاف أخيه ريتشارد الأول (Richard I) (1189–1199م) الذي أمضى فترة حكمه في القتال خارج البلاد، بينما أقام جون في إنجلترا وأدار الحكم بنفسه، مما جعله يواجه أزمات كبيرة، خاصة مع تفكك الإمبراطورية القارية التي ورثها عن والده هنري الثاني (Henry II) (1151–1189م). ورغم سعيه لحشد موارد المملكة للانتصار عسكريًا ودبلوماسيًا، إلا أن هزيمته أمام الملك فيليب أغسطس (Philip Augustus) ملك فرنسا عام 1214م أشعلت تمردًا داخليًا. كما تصاعد الاستياء بسبب السياسات المالية القاسية واستغلال النظام الإقطاعي، مما دفع البارونات إلى فرض الماجنا كارتا عام 1215م، التي شككت في فكرة الحق الإلهي للملوك وأرست أسس النظام البرلماني والتغييرات القانونية في إنجلترا، مع التأكيد على دورها التاريخي كأداة قانونية ومحرك للتغيير السياسي.

الكلمات المفتاحية

الملك جون – فيليب أوغسطس – البابا إنوسنت الثالث– البارونات – الضرائب – الماجنا كارتا.

The political and financial conditions in England and their impact on the issuance of the Magna Carta(1199–1215).

Fatima Sassi Abdul Salam Al–Qadhafi

Abstract

This study examines the political and financial events that led to the issuance of the Magna Carta .during the reign of King John of England (1199-1216), a reign characterized by despotism and escalating financial demands. Unlike his brother Richard I (1189-1199), who spent his reign fighting abroad, John remained in England and ruled personally, which led to significant crises, particularly with the disintegration of the continental empire he inherited from his father, Henry II (1151-1189). Despite his efforts to mobilize the kingdom's resources for military and diplomatic victory, his defeat by Philip Augustus of France in 1214 sparked an internal rebellion. Discontent also grew due to harsh fiscal policies and the exploitation of the feudal system, prompting the barons to impose the Magna Carta in 1215 AD, which questioned the idea of the divine right of kings and laid the foundations for the parliamentary system and legal changes in England, while emphasizing its historical role as a legal instrument and driver of political change.

Keywords

King John – Philip Augustus - Pope Innocent III- Barons - Taxes - Magna Carta.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

المقدمة:

يقصد "بماجنا كارتا" كلمة لاتينية، تعني "الميثاق الأعظم"، والذي تم توقيعه في يونيو 1215م بين الملك جون وبارونات إنجلترا الإقطاعيين في العصور الوسطى ، وانتهى إلى تقييّد السلطة الملكية ، وكانت وثيقة الميثاق الأعظم واحدة من أهم وثائق إنجلترا في العصور الوسطى (Wenkart ,2014,p.122). غير ان الأحداث العظيمة لا تحدث من تلقاء ذاتها، بل إن الوقائع الصغيرة تنبئ بها، بينما تعلن وقائع أخرى عن وجودها وباختصار، لا توجد أحداث عظيمة معزولة، فقد سبقت الميثاق الأعظم ورافقته، وتبعته أحداث أخرى عديدة، بعضها تنبأ بقدومها، بينما أحيت أحداث أخرى ذكرى وقوعها. وتكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على هذه الأحداث التي عملت معًا على إحداث الحالة التي أجبرت جون على منح مواثيق الحرية الإنجليزية، وكان أبرز هذه الأحداث هو اللقب المشكوك فيه الذي كان يحمله (Hantos,1904,p.11). فقد خلف هنري الثاني(1154-1189م)، الذي استفادت الشعوب الناطقة باللغة الإنجليزية من إصلاحاته القانونية، ابنه ريتشارد الأول(Richard I)، (1189-1199م) المعروف بقلب الأسد، وبعد فترة حكم قصيرة، خلف ريتشارد أخاه جون (1199-1216م)، الذي يُعدّ أحد أشهر حكام إنجلترا في العصور الوسطى، وأكثرهم دراسة، وقد تعددت أسباب هذا الاهتمام العلمي بشخصيته؛ إذ تصفه المصادر بأنه كان رجلًا قاسيًا ومستبدًا، حتى نظر إليه كثير من المؤرخين بوصفه من أسوأ ملوك إنجلترا، ولا تزال طبيعته محل اهتمام لما تنطوي عليه من تعقيد. وعلى خلاف عدد من الحكام الذين ارتبطت شهرتهم بالنجاح، فقد اقترن اسمه بإخفاقات سياسية جسيمة كانت لها عواقب بعيدة المدى. ففي سياق الحرب مع الملك الفرنسي فيليب الثاني أوغسطس (Philip II Augustus) (1180-1223م)، تولى جون الحكم وهو يواجه تحديات كبيرة، وانتهى به الأمر إلى الهزيمة وخسارة نورماندي (Normandy) وغيرها من ممتلكاته الإنجليزية الأخرى في القارة ، الأمر الذي أدى إلى تحول سلالته إلى قوة فقدت امتدادها القاري في المقام الأول، وأتاح للملوك الكابيتيين (Capetians) بسط هيمنتهم على فرنسا. كما دخل في نزاع مع البابا إنوسنت الثالث(Pope Innocent III) (1198-1216)، انتهى به الأمر إلى الخضوع للبابوية. وأخيرًا، أثارت حكومة جون القمعية ، وما صاحبها من توتر مع بارونات، الأمر الذي أثار معارضة واسعة انتهت باندلاع الثورة، واضطر على أثرها إلى منح ميثاق الامتيازات المعروف باسم الماجنا كارتا (Magna Carta). (Webster ,1917,pp.502–504) والذي تم التوقيع عليه في عام 1215م، ولم يكن هناك جديد في الأفكار التي قامت عليها وثيقة ميثاق الماجنا كارتا. فقد كانت قديمة منذ قرون وتشكل جزءاً من التراث الأوروبي العام، وقد تعززت هذه الأفكار، في القرن الثاني عشر الميلادي بفضل دراسة القانون الروماني والكنسي، ويمكن العثور عليها في التشريعات والدساتير التي صدرت في إسبانيا والمجر وجنوب فرنسا. ولكن في إنجلترا، أدت هذه الأفكار إلى فرض القيود الأكثر تطرفاً وتفصيلاً على

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

الحاكم. وذلك لأن الحاكم في إنجلترا كان متسلطاً ومتطلباً بشكل فريد، وذلك بسبب الضغوط المترتبة على الحفاظ على إمبراطورية قارية تمتد من نورماندي إلى جبال البرانس (Pyrenees). (Carpenter, 2015, p.19).

ونظراً لأن الماجنا كارتا، الموقعة عام 1215م، تتمتع بمكانة محورية في التاريخ الإنجليزي، لهذا **يكمن الهدف** من الدراسة في الكشف عن تداعياتها وأهميتها، ومعرفة السبب الذي جعل اتفاقية مثل الميثاق الأعظم ممكنة التنفيذ، أي لماذا اقترح البارونات في عام 1215م، اتفاقية تسعى إلى الحد من تصرفات الملك في المستقبل، ولماذا يوافق الملك الذي كان من المفترض أن يكون صاحب السلطة الكاملة في بلاده على مطالب البارونات الذين كان من المفترض أن يكونوا أدنى منه في السلطة، **وقد تم اختيار هذا الموضوع**، لما له من أهمية تاريخية وسياسية عظيمة، ليس فقط في إطار التاريخ الإنجليزي، بل في مسار تطور النظم الدستورية والفكر السياسي الغربي. فهو يمثل نقطة تحول فارقة في العلاقة بين السلطة الحاكمة وحقوق الأفراد، ويكشف عن نشأة مفاهيم السيادة الشعبية، وتقييد الحكم المطلق، وسيادة القانون. وسنحاول هنا طرح بعض التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات علمية وموضوعية، والتي يمكن من خلالها تقسيم محاور البحث، وهي كالاتي.

- ماهي أبرز الاحداث السياسية الخارجية في عهد الملك جون (1199–1214م)؟
- ما هو السبب الذي أدى إلى الصدام بين التاج والكنيسة؟ وماهي اهم النتائج السياسية التي نتجت عنه؟
- كيف ساهمت السياسات المالية ونظام الضرائب في إنجلترا قبيل إصدار الماجنا كارتا في تأجيج السخط الشعبي ودفع البارونات إلى التمرد على السلطة الملكية؟
- لماذا يُنظَر إلى الميثاق الأعظم باعتباره أساس الديمقراطية؟ وهل كان هذا هو قصد البارونات؟ ولماذا شكل منحه حقبة في التاريخ الإنجليزي، وربما في تاريخ الحضارة؟

ولتقدير أهمية الماجنا كارتا (الميثاق العظيم) بشكل كامل، يجب أن نتعمق في البيئة السياسية المضطربة التي سادت إنجلترا قبيل عام 1215م، قبل ختم هذا الميثاق التاريخي، كانت إنجلترا متورطة في صراع وحروب مستمرة على السلطة داخل المجال السياسي. وقد لعب الملك جون دورًا محوريًا في هذه الفترة المضطربة، حيث شهد صراعًا سياسيًا أدى بدوره إلى إحداث أزمة مالية أثرت على الحياة الاقتصادية في إنجلترا، وكانت اول هذه الحروب. التي شنها جون، هي حربه الخاسرة مع ملك فرنسا (1199–1206)، والصراع مع البابا انوست الثالث(1206–1213م)، والصراع الكبير مع البارونات (1213–1216م)؛ بسبب رفضهم لسياسة جون المالية؛ نتيجة لمطالبه المستمرة في رفع الضرائبMcKECHNIE (1914,p.22,) وسوف نتناول هذه الاحداث التي واجهت الملك جون وأدت في نهاية المطاف إلى اجباره على التوقيع على وثيقة الماجنا كارتا.

- **الأحوال السياسية في عهد الملك جون بين النزاعات الخارجية والصراع مع الكنيسة:**

1. الاحداث السياسية الخارجية في عهد الملك جون (1199–1214م)

مات الملك ريتشارد ملك انجلترا دون أن ينجب أبناء، ووفقًا لقواعد الميراث النورماندية فإن أقرب أقربائه لم يكن شقيقه الأصغر جون، بل الأمير آرثر(Arthur of Brittany) (1187 –1203م) كونت بريتاني، ابن أخيه الملك المتوفى جيوفري الثاني (Geoffrey II) (1158–1186م)، ومع

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

ذلك فقد ادعى جون عرش إنجلترا باعتباره أقدر وأجدر منه، وقد نجح رئيس الأساقفة هيوبرت والتر(Hubert Walter) في تأمين انتخابه وتتويجه ملك على إنجلترا في عام 1199م (Joy,1898,p.101) . وفي عام 1200م، عقد الملكان الفرنسي والإنجليزي فيليب وجون مؤتمرًا في مكان بين قلعتي غايون(Gaillon) وبوتافانت (Boutavant)، حيث اتفق الملكان المذكوران، بناءً على نصيحة كبار النبلاء في كل مملكة، على أن يتزوج لويس(Louis VIII of France) ابن ووريث الملك الفرنسي، ابنة ألفونسو ملك قشتالة(Alfonso, King of Castile)، التي كانت أيضًا ابنة أخت الملك جون، وأن يمنح الملك الإنجليزي، عند عقد هذا الزواج، للويس كحصة زواج من ابنة أخته بلانش (Blanche of Castile)، مدينة إيفرو(Evreux)، مع تلك المقاطعة بأكملها، بالإضافة إلى ثلاثين ألف مارك من الفضة. وعلاوة على ذلك، عينها الوريثة الوحيدة لممتلكاته في فرنسا في حالة وفاته دون ورثة مباشرين (Wendover, 1849,p.186).

لهذا حث فيليب أوغسطس الأمير آرثر على التخلي عن مطالبته بالممتلكات التي سيطر عليها الملك جون، وتقديم دوقية بريتاني الولاء له. وبعد ترتيب هذه الأمور، تزوج الأمير لويس من بلانش في 23 مايو 1200م. غير أن السلام لم يدم طويلًا، إذ طلق جون زوجته وتزوج إيزابيلا أميرة أنجوليم (Isabella of Anguleme)، التي كانت مخطوبة لهيو دي لوزينيان(Hugh de Lusignan)، كونت دي لا مارش(de la Marche)، مما أثار غضب الأشراف في إنجلترا وفرنسا. وطالب الكونت دي لا مارش بالعدالة، مدعومًا بنبلاء أنجو(Anjou) وبواتو(Poitou) وليموزن(Limousin). ولهذا استدعى الملك فيليب أوغسطس، بصفته اللورد الإقطاعي ، الملك جون والنبلاء للمثول أمام بلاطه في باريس(Paris) في مايو 1202م،لكن جون تجاهل الاستدعاء، مما أدى إلى اندلاع الحرب بينهما، حيث غزا فيليب أوغسطس نورماندي ودمر عدة مدن مهمة (Clifford,1914,p.2145 ;Adams,1899,p.227) وأعلنت المحكمة، وفقًا للقانون الإقطاعي، أنه مذنب بارتكاب جناية، الأمر الذي يعني مصادرة إقطاعياته في فرنسا، ومن تم منحت نورماندي، وأنجو، وبواتو لآرثر حفيد هنري الثاني، و كونت مقاطعة بريتاني، والذي طالب بعرش إنجلترا ، ثم تولى فيليب قضية آرثر، وتلقى منه الولاء لمقاطعته، وكان هذا إهانة للملك جون، الذي ادعى بصفته سيدًا لنورماندي التفوق الإقطاعي على بريتاني الذي حصل عليها سابقاً الملك هنري الثاني (Andrews,1903,pp.118–119).

وقد اعترفت أغلب المقاطعات الثائرة على الملك جون بآرثر ملكًا لها دون تردد، وسارع النبلاء الساخطون إلى باريس لدعوته لقيادتهم. وجد آرثر نفسه أمام فرصة حاسمة ، فقبل عروضهم، وطلب من الملك فيليب أوغسطس منحه حزام الفروسية ومهمازه (لقب فارس) رغم صغر سنه، استعدادًا لمواجهة عمه. ورغم وعي فيليب بالمخاطر، إلا أنه رأى أهمية الفرصة، فأخذ الاحتياطات اللازمة لضمان نجاح آرثر. ودعا خلال الاحتفالات السابقة لتتويجه جميع البارونات، الذين كانت لهم عداوة مع جون أو صداقة مع جيفري، لدعم آرثر في تثبيت سيطرته على الإقطاعيات القارية لأسرة بلانتاجنت(Plantagenet) (James,1875,p.71) .

ومن أجل تأمين حزب أقوى لصالحه، سارع الملك جون إلى المقاطعات الفرنسية، التي باعت الولاء لابن أخيه آرثر. وفي الحرب التي دارت رحاها في بواتو 1203م، أُسِر كونت دي لا

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

مارش والأمير آرثر كونت بريتاني، اللذين اختارهما الملك الفرنسي لقيادة الثورة في بواتو ضد ملك إنجلترا ، وقتل آرثر إما على يد جون أو بأمر مباشر منه، كما كان يُعتقد عمومًا، وأثارت هذه الفظائع الوحشية على الفور تمرد المقاطعات الفرنسية (Clifford,1914,p2145 ;Hantos,1904,p.12;Adams,1899,p.227; Andrews,1903,p.101)، مما أتاح للملك فليب الفرصة المنشودة لتنفيذ حكم محكمة عام 1202م، وبحلول ربيع عام 1204م استولى على نورماندي وأنجو وتورين(Tours)، وماينتس(Mainz) ، وبواتو(Poitou)، وفقد الملك جون إقطاعياته الفرنسية–(Wendover,1849,pp.13 14;Andrews,1903,p.118)(أنظر الخريطة رقم1)، وتسببت الجريمة التي ارتكبها الملك جون ضد ابن أخيه في ازدياد كراهية رعيته له. Clifford,1914,pp.2145– 2147; Lavisse & Rambaud, 1893, p. 637

وفي عام 1206م، غزا الملك الفرنسي فيليب أوغسطس مقاطعتي سانتونج (Saintonge) الواقعة غرب فرنسا، وأنغوليم (Angoulême) الواقعة في جنوب غرب فرنسا، وضمهما إلى مملكته. عندها عبر الملك جون القناة محاولًا استعادة ممتلكاته القارية، فباشر حملته سنة 1214م بعد أن أعد تحالفًا واسعًا ضمّ الإمبراطور أوتو الرابع (Otto IV of Brunswick) (1198-1215م)، وفرانسد كونت فلاندرز(Ferrand of Flanders) (1212-1233م)، وعددًا من أمراء ألمانيا السفلى، في مواجهة الملك فيليب أغسطس. وقد سارت الحملة على جبهتين؛ إذ تقدّم جون في الغرب بعد نزوله في لاروشيل (La Rochelle)، بينما تحركت قوات حلفائه في الشمال. ورغم ما أحرزه من نجاحات محدودة في بواتو، فإنه لم يتمكن من تثبيت موقعه بعد أن تراجع أمام قوات ولي العهد الفرنسي لويس (Louis، لاحقًا لويس الثامن) عند روش (Roche)، في حين مُني حلفاؤه بهزيمة حاسمة في معركة بوفينيس (Bouvines) في 27 يوليو 1214م، فانهار بذلك أساس الخطة العسكرية وتبددت آماله في استرداد ممتلكاته. وعندئذٍ اضطر جون إلى التراجع عن مواصلة القتال، فعقد صلحًا تنازل فيه عن مطالبته بدوقيات نورماندي (Normandy) وبريتاني (Brittany) ومقاطعات أنجو (Anjou) وبواتو (Poitou) وماين (Maine) وتورين (Touraine)، ولم يتبقَّ له في فرنسا سوى دوقية آكيتانيا (Aquitaine) وجزر القنال (Channel Islands). كما تمكن فيليب أغسطس من بسط سيطرته على مقاطعتي أرتوا (Artois) وفيرماندوا (Vermandois) ودوقية أوفيرن (Auvergne)، وهو ما أدى إلى تراجع جون إلى حدود بواتو، وقبوله هدنة مدتها خمس سنوات مقابل دفع مبلغ مالي قُدّر بنحو ستين ألف مارك. وقد عاد الملك جون إلى إنجلترا في خريف سنة 1214م مثقلًا بآثار هذا الإخفاق، بعد أن فقد ما تبقى من آماله في استعادة إرث أنجو، الأمر الذي أضعف مكانته السياسية، وزاد من حدة التوتر بينه وبين البارونات، الذين رأوا في هذه الحملة عبئًا ماليًا ثقيلًا لم يحقق النتائج المرجوة. (Clifford,1914,pp.2145– 2147; Lavisse & Rambaud, 1893, p. .637)

2. التوترات بين التاج الإنجليزي والكنيسة وتأثيراتها السياسية(1205–1213م).

كان طموح الملك جون في أن يلعب دورًا بارزًا في الشأن الديني سببًا في معاناة إنجلترا، وقد تجلّى ذلك في الخلاف الذي نشب بينه وبين رهبان كانتربري (Canterbury) حول انتخاب رئيس أساقفة ليخلف هيوبرت والتر (Hubert

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

(Walter) بعد وفاته سنة 1205م، وهو خلاف لم يكن من الممكن تجاهله. فقد أدّت وفاة هيوبرت والتر في 13 يوليو من العام نفسه إلى حرمان الملك من خدمات أحد أكثر رجال الدولة خبرةً، كما مثّلت في الوقت ذاته نقطة تحوّل في العلاقة بين التاج والكنيسة الإنجليزية، إذ أفضى شغور كرسي كانتربري إلى نزاعٍ حاد حول تعيين خلفه. ولم يُدرك جون، على عادته، قيمة الرجال الأكفّاء، بل رأى في وفاة وزيره فرصةً للتخلّص من قيدٍ كان يحدّ من سلطته,McKECHNIE (1914,p.23)، فسعى إلى فرض مرشّحه، جون دي جراي،(John de Gray) أسقف نوروك (Norwich). غير أن إرادته واجهت معارضة غير متوقعة من رهبان الكاتدرائية، الذين بادروا إلى انتخاب مرشحهم الخاص، ريجينالد(Reginald) ، وأرسلوه على الفور إلى روما (Rome) لتأكيد تعيينه من قبل البابا، ولكن الملك علم بذلك، فقام على الفور بتعيين مرشحه الخاص جون ده جراي للمنصب الشاغر، ولقد رأى البابا إنوسنت الفرصة سانحة له، ورفض مطالب الطرفين، وعين في المنصب، الكاردينال الإنجليزي المقيم في روما ستيفن لانغتونٍ (Stephen Langto)) ولم يكن من الممكن اختيار رجل أفضل منه، ولكن جون رفض استقباله، واحتج على هذا الاختيار وقال إن لانغتون لم يكن لديه ما يؤهله لأن يشغل أكبر منصب ديني في إنجلترا، وهو منصب يجمع بين الوظائف السياسية والدينية، واصر جون على رفض لانغتون، متمسكًا بحقوق التاج الإنجليزي التقليدية في الانتخابات الأسقفية، مما ادي إلى سلسلة متصاعدة من الاعمال الانتقامية البابوية، وفي مارس 1208م (Jahner,2019,p.60;Webster,2015,p.198)

.

أطلق البابا إنوسنت ثلاث صواعق متتالية ضده. **أولاً**، فرض حظر على المملكة، تم حظر جميع الخدمات الدينية العامة، تم إغلاق الكنائس وتوقفت جميع الاحتفالات الكنسية باستثناء المعمودية;Joy,1898,p.102 (Warren,1978,p.164) .عندها رد جون بحظر الأسقف ومصادرة ممتلكات كنيسة كانتربري وممتلكات وعائدات رجال الدين والأساقفة الذين أطاعوا الأمر، وترك الأبرشيات والأديرة التي أصبحت شاغرة دون شغل، وعلى مدى ست سنوات، تدفقت الإيرادات الضخمة من هذه الممتلكات إلى الخزانة، حتى أصبح جون قادراً على تمويل عملياته العسكرية، و نظم اجتماعات كبيرة في أماكن مختلفة لجميع الرجال الأحرار "الأغنياء والفقراء والطبقة المتوسطة"، الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة وما فوق، لإلزامهم بتعهد الولاء له شخصياً ولابنه هنري البالغ من العمر عامين، وتقديم الولاء له، وبعدما انهارت المفاوضات بشأن التسوية ، واصل الملك بلا رحمة سياسته القمعية فيما يتعلق بالرهبان (Hantos, 1904,p.15) .

ولكن في صيف عام 1211م، انهارت المفاوضات التي استؤنفت، وفي نهاية فبراير 1213م، دفعت شكاوى الأساقفة المنفيين البابا إلى إعفاء رعايا الملك من قسمهم، ولكن لم يصدر أي قرار فعلي بعزل الملك، رغم أن إنوسنت هدد بذلك، ولكن البابا أعلن حرب فيليب الثاني ملك فرنسا ضد جون حرباً صليبية، ولأن فيليب واصل استعداداته بقوة، وبينما لم يكن جون متأكداً من دعم باروناته (McKECHNIE,1914,p.27; Joy, 1898,p.102) ، فقد قبل الملك الإنجليزي الشروط البابوية للسلام في 13 مايو 1213م، وأقسم على الأناجيل أن يعتز ويدافع عن الكنيسة المقدسة، وإعطاء جميع الرجال حقوقهم، وأن يعترف برئيس الأساقفة لانغتون، والسماح بعودة الأساقفة

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

الهاربين، واستعادة كل ممتلكات الكنيسة المصادرة ، وفي 15 مايو1213م، وبمبادرة منه، وضع مملكتي إنجلترا وايرلندا (Ireland) تحت حماية الكرسي الرسولي كإقطاعية بابوية، وستتلقى الكنيسة الرومانية سنوياً الف مارك وخمسمائة جنيه إسترليني، وبناءً على ذلك، برأه لانغتون من الحرمان الكنسي، وحرم إنوسنت الثالث الحملة الفرنسية ضد إنجلترا من طابعها كحملة صليبية ومنع أي هجوم على إنجلترا، التي اصبحت تحت حمايتها (Douglas & Bothwell, 2004, pp. 297–298) .

تجدر الإشارة إلى أن الحظر الكنسي أدى إلى تعطيل إيقاع الحياة اليومية في إنجلترا؛ إذ توقفت طقوس الكنيسة، وصمتت الأجراس، مما جعل الريف يبدو موحشًا خلال سنوات الحظر. وعلى الرغم من استمرار إدارة الكنيسة، إلا أن الحضور الديني الجماعي انقطع بشدة. أما عن نتائج النزاع الطويل مع الملك جون، فقد حصل البابا إنوسنت الثالث على قبول مرشحه ستيفن لانغتون لمنصب رئيس أساقفة كانتربري، غير أن لانغتون خيب الآمال لاحقًا حين بدا وكأنه يدعم المتمردين خلال الحرب الأهلية. وعلى الرغم من توبة جون، فإنه واصل تعيين رجاله في المناصب الكنسية، وهو نهج استمر به خلفاؤه. وقد شكّل الحظر نقطة تحول فيما يتعلق بانتخاب رؤساء الأديرة، إذ بدأ ملوك إنجلترا، منذ ذلك الحين، بالسماح للرهبان بانتخاب رؤسائهم بحرية. وكان المستفيد الحقيقي من حل النزاع ورفع الحظر هو الملك جون، الذي كسب دعم البابوية القوي والثابت ضد خصومه(Church,1999,p.24) ، وبعد أن عقد السلام مع روما، بدا أنه استمتع بثمار كبيرة لدبلوماسيته وكان لا بد من التخلي عن غزو فيليب الذي هدد به، وجدد الشعب ولاءه بعد إلغاء الحكم البابوي؛ وكان على البارونات أن يصنعوا السلام بأفضل ما في وسعهم، في انتظار فرصة أفضل للتمرد ولو كان جون قد اقتصر على الشئون الداخلية، لكان من الممكن أن يؤجل الانفجار النهائي (McKECHNIE,1914,p.27)

- **السياسات المالية والضرائب في إنجلترا قبيل الماجنا كارتا:**

1- أزمة الفدية والأعباء المالية في عهد جون.

لم تكن الأزمة المالية التي بلغت ذروتها في عهد الملك جون وليدة ظروف مؤقتة، بل ترجع جذورها إلى السياسة التي اتبعها ملوك الأسرة الأنجوفية (Angevin Kings) منذ عهد هنري الثاني، إذ ارتبطت موارد إنجلترا ارتباطًا وثيقًا بمحاولات التوسع القاري والدفاع عنه. فقد كان هنري الثاني، منذ اعتلائه العرش سنة 1154م، يسيطر على رقعة واسعة من الأراضي في فرنسا بصفته كونت أنجو ودوق نورماندي ، الأمر الذي استدعى توفير موارد مالية كبيرة للحفاظ على هذه الإمبراطورية. ومن ثم، عمل على تنشيط مؤسسات الحكم المركزي، مثل مجلس الملك (Curia Regis) والخزانة، ووسع نطاق اختصاص المحاكم الملكية، كما أحسن استغلال الالتزامات الإقطاعية المفروضة على البارونات، محولًا إياها إلى مصدر منتظم للدخل.(Irvine, 2003,pp.253–254) .

استمرت هذه السياسة في عهد خليفته ريتشارد الأول، منذ أن تُوّج ملكًا على إنجلترا في 3 سبتمبر 1189م، إذ أمضى معظم حياته في خوض المعارك على الأراضي الفرنسية دفاعًا عن ممتلكاته، كما كان يقاتل في الأراضي المقدسة باعتباره صليبيًا، حيث قضى أقل من ستة أشهر فقط على الأراضي الإنجليزية كملك، لهذا كانت احتياجاته للموارد الاقتصادية كبيرة جداً؛ من أجل دعم حملاته وجيوشه التي كانت تقاتل في الأراضي المقدسة، وكانت الأموال والضرائب

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

التي تجمع من أجل دعم الحملات؛ سببًا للأزمة الاقتصادية وانزعاج الشعب الانجليزي بطبقاته المختلفة.(Wendover, 1849,p.177; Mancilla,2016,p.49; Rigby,2008,p.194)

وتجدر الإشارة إلى أن الملك ريتشارد الاول ، خلال فترة حكمه انصرف للاهتمام بشؤون إنجلترا فقط لدعم حملاته العسكرية، وفي عام 1192م أدرك ضرورة عودته بعدما علم بمحاولة الملك فيليب ملك فرنسا الاعتراف بشقيقه جون ملكًا على إنجلترا مقابل تنازلات واسعة. وفي سبتمبر 1192م، أبرم ريتشارد هدنة مع السلطان صلاح الدين الأيوبي وعاد إلى بلاده، لكنه اعتقل قرب فيينا (Vienna) على يد ليوبولد الخامس(Leopold V, Duke)(1177–1194م) دوق النمسا (Austria) وسُلِّم إلى الإمبراطور هنري السادس(Henry VI) (1169–1197م) الذي سجنه في دورستين Dorostolon) على نهر الدانوب (Danube River)، مطالبًا بفدية قدرها 100,000 مارك، أي نحو خمسة أضعاف الدخل السنوي للتاج الإنجليزي. ولجمع المبلغ، فرض الوصي هيوبرت والتر (Hubert Walter) والملكة الأم إليانور (Eleanor) إجراءات مالية صارمة، منها ضرائب ربع قيمة الممتلكات ومصادرة كنوز الكنائس وفرض تعويضات على النبلاء. وأخيرًا تم إطلاق أُطلق سراح ريتشارد في 4 فبراير 1194م. (Mancilla,2016,p.50)

تكشف السجلات، عند النظر إليها في سياق الأزمة المالية التي برزت في عهد الملك جون، عن تغيّر واضح في طبيعة منح الامتيازات خلال القرن الثاني عشر الميلادي. ففي سجلات عام 1130م، وكذلك في السنوات الأولى من حكم الملك هنري الثاني ، لا يظهر أن منح الملك كانت تُحدث تدخلاً دائماً يُذكر في سلطات التاج، إذ بقيت الامتيازات في حدود لا تؤدي إلى هدر غير قابل للاسترداد، باستثناء بعض حالات العفو عن ضرائب الدانمارك، وهو ما يعكس توازناً نسبياً في إدارة الموارد وعدم تحويلها إلى وسيلة استنزاف. غير أن هذه الصورة أخذت في التبدل مع أواخر القرن، وبخاصة مع تولي ريتشارد الأول العرش، حيث اتجه إلى توسيع نطاق بيع المناصب والامتيازات على نحو غير مسبوق، وقد استمر هذا الامر بعد عودته إلى أوروبا سنة 1194م، ومن أجل الحصول على الموارد اللازمة للحملات في الشرق، تأثر التاج الإنجليزي والشعب بشكل أساسي، من خلال نفاد الخزانة الملكية، ومن خلال زيادة الضرائب، تم بيع الحقوق والأراضي والمناصب العامة لكل من يهمه الأمر، بل وتمت المطالبة بدفع مبالغ مالية من المعينين للاحتفاظ بمناصبهم، مثل المستشار ويليام لونج شامب(William Long champ) الذي عرض 3000 جنيه إسترليني للاحتفاظ بمنصبه، كما دفع الملك ويليام الاول(William I of Scotland) (1165–1214م) ملك اسكتلندا 10000 مارك لتحرير نفسه من تبعيته للتاج الإنجليزي.
(Holt, 1994, pp. 50–52 ;Mancilla,2016,p.49)

وبحلول وقت وفاة الملك ريتشارد الأول عام 1199م ، كان الملك جون ضحية الظروف، فقد ورث مجموعة من المشاكل من والده وأخيه الأكبر، بداية قام كل من الملك هنري الثاني والملك ريتشارد الأول بمصادرة مبالغ كبيرة من مواطنيهما، وكان استغلال الملك ريتشارد لإنجلترا للحصول على الأموال قد وصل إلى مستويات غير مسبوقة، ونظرًا للالتزامات المالية للملكة انجلترا ، لم يكن أمام الملك جون سوى خيارات قليلة، والاستمرار في استغلال مواردها

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

(Thompson,1922,pp.502–504;Carpenter,2015,p.19; Holt, 1994,pp.50–52) ومواصلة فرض الضرائب الباهظة على رعاياه، ولكن نظرًا لأن جون لم يكن ملكًا غائبًا، فقد وقع عليه السخط على الضرائب الملكية شخصيًا، وسرعان ما ظهرت مشاكل أخرى. ففي البداية، ضخ جون المال والجهود غير المثمرة في حرب مع ملك فرنسا، فيليب أوغسطس، من اجل الدفاع عن الممتلكات الفرنسية للملك الإنجليزي، وفي النهاية حتى نورماندي نفسها، أرض أسلاف جون وقعت في أيدي الفرنسيين. (Howard,1998,p.5)

كان نجاح فيليب في السيطرة على نورماندي خسارة كبيرة للملك جون، الذي أمضى بقية فترة حكمه يستعد في التحضير لإطلاق حملة لاستعادتها. ولتمويل هذه الحملة، اضطر جون إلى جمع مبالغ تفوق ما جمعه شقيقه ريتشارد الأول. و وجد الملك نفسه في بداية حكمه أمام دولة مستنزفة ماليًا، مما وضعه في موقف صعب، إذ كان عليه سداد ديون الدولة وتمويل حربه في فرنسا. غير أن طبقة البارونات والنبلاء، التي أرهقها استغلال والده وشقيقه، لم تكن مستعدة لدفع المزيد. ومن حسن حظ جون، كان أسلافه قد وضعوا أساسًا ماليًا عبر رفع الضرائب، وزيادة عوائد التجارة، وفرض عقوبات على المخالفات، إضافة إلى استغلال "الحوادث الإقطاعية" التي سمحت بجمع إيرادات إضافية، مثل رسوم الاعتراف بخلافة الوريث. (Hazell & Melton, 2015,p.6)

2- أثر الضرائب المفروضة على الكنيسة واليهود والنبلاء والشعب.

في ظل الأزمة المالية المتفاقمة نتيجة الحروب والخسائر القارية، لجأ الملك جون إلى توسيع قاعدة الضرائب بشكل لم يكن له سابقة في تاريخ الحكم الإنجليزي. وقد استهدفت هذه الضرائب الكنيسة واليهود والطبقة الإقطاعية، حتى وصلت إلى حدود الابتزاز المالي، مما أدّى إلى تفجر حالة من الاستياء السياسي والديني والاجتماعي. فقد كان على الكنيسة أيضاً، أن تغطي المساهمات الكبيرة لممتلكاتها واستثماراتها المستمرة، وكانت الوظائف والاستطلاع والتعويضات عن الخدمات العسكرية تجمع سنوياً، وفي عام 1200م فُرضت ضريبة عالية على الأراضي الزراعية، وفي عام 1203م كان على البارونات أن يدفعوا سُبع قيمة ممتلكاتهم المنقولة Mancilla,2016,pp.50–51; Rabushka, . 2008,pp.72–73)

وفي عام 1207م، تم فرض ضريبة قدرها 13% من إيرادات عام واحد، من العائدات والمنقولات التي تم تحصيلها في العام نفسه. وتم رفعها وفقًا لطلب البابا للمساعدة للأراضي المقدسة، وكان رجال الكنيسة يدفعون بأمر البابا مقابل روحانياتهم وأمورهم الدنيوية، وكان يتم جمعها من قبل أسقف كل أبرشية. كما كان الملك يتولى جمعها أيضًا. ويبدو أن الضريبة طُلبت في شكل "مساعدة كريمة"، وهو أمر غير معتاد، ولكن ليس بدون سابقة إقطاعية بين المستأجرين أنفسهم، ويبدو أنه تم تحصيلها مقابل الحاجة المستقبلية المتصورة لاستعادة الأراضي التي فقدها لصالح فيليب أوغسطس في فرنسا (والتي ربما كانت حقيقية أو مجرد ذريعة). أقنع جون مجلسًا من بارونات به بالموافقة على فرض هذه الرسوم عليهم، وإن لم يكن ذلك دون احتجاج، فقد رفض الأساقفة في أول مجلس هذا باعتباره ضريبة على رجال الدين المستفيدين، على الرغم من أن كلًا من البارونات ورجال الدين دفعوها لاحقًا، فقد دفع العديد من رجال الدين مبلغًا مقطوعًا كغرامة. وقد تم تحصيل الضريبة بوسائل مماثلة لضريبة عام 1188م، وإن كان ذلك عن طريق

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

فرق من القضاة الخاصين المرسلين إلى كل مقاطعة، وقد تم الإبلاغ عن ما يصل إلى أربعة عشر منهم في مقاطعة لينكولنشاير(Lincolnshire) الانجليزية. ويبدو أن الضريبة جمعت حوالي 60 ألف جنيه إسترليني، وكانت عقوبة رفض الامتثال للإجراءات تتمثل في مصادرة المنقولات والسجن لأجل غير معلوم. وأُرغم رئيس أساقفة يورك (York) على النفي لمعارضته الضريبة وتم الاستيلاء على أراضيه (Tiley,2004,pp.221–223; Adams,1905,pp.411–415)

وكانت هذه الضريبة التي فرضت 1207م، بمثابة خطوة مهمة نحو الانتقال من الضرائب الإقطاعية إلى الضرائب الوطنية. وقد استهدفت الضريبة الممتلكات، مثل الإيجار والمنقولات (كالحبوب والحيوانات، السلع)، دون أن تشمل الأراضي، وكانت تُفرض لدواعٍ مستقبلية غير محددة. وقد شاركت معظم طبقات المجتمع في دفعها، مع احتمال استثناء بعض رجال الدين. وجُبيت الضريبة على نطاق وطني، مستندة إلى القرية كوحدة تنظيمية بدلاً من الحيازة الإقطاعية، وذلك بواسطة قضاة ملكيين وفق التقدير الذاتي. وقد أضفيت عليها الشرعية لموافقتها مع هيئة تمثل المجتمع. ومع ذلك، لم يتمكن الملك جون من فرض ضريبة مماثلة مرة أخرى بسبب تصاعد الخلافات مع البارونات في السنوات التالية (Tiley,2004,pp.221–223)

كما فرض جون على الكنيسة ايضًا غرامات ومصادرات أثناء فترة الحظر البابوي بين 1208 و1213م، حيث صادر أملاك الأساقفة ورجال الدين، وأجبر بعض الأبرشيات على دفع فدية للعودة إلى نشاطها. تشير الوثائق إلى أن الملك جمع ما لا يقل عن 100,000 مارك من الكنيسة في شكل غرامات ومصادرات أثناء النزاع مع البابا. (Webster,2015,p.204)، وكان ذلك من أكبر عمليات السطو على ممتلكات الكنيسة في العصور الوسطى، ما زعزع علاقتها الدائمة مع التاج.

أمّا اليهود، فكانوا هدفًا مباشرًا للضغط المالي الملكي، نظرًا لموقعهم كمصدر سيولة نقدية دائم لا تحميه الكنيسة. فقد اعتمد الملك جون اعتمادًا كبيرًا عليهم، ففرض جبايات ثقيلة ومتكررة لم تخضع لضابط ثابت، بل كانت تُقدَّر تبعًا لحاجة التاج إلى المال. وشملت هذه الجبايات فرض مبالغ كبيرة تُدفع قسرًا، إلى جانب مصادرة الأموال والممتلكات عند الامتناع عن الدفع، بل وصل الأمر إلى استخدام وسائل الإكراه والضغط لاستخراج الأموال. وكان من أبرز هذه الإجراءات ما فُرض سنة 1210م على الجالية اليهودية من غرامة جماعية بلغت 66,000 مارك فضة، وهي من أعلى الجبايات المفروضة على جماعة دينية في ذلك العصر، وقد اقترنت بإجراءات قاسية كالسجن ومصادرة العقارات، بل وتعذيب بعضهم للحصول على معلومات مالية. (Mancilla,2016,pp.50–51; Rabushka,2008,pp.72–73)، كما حدث مع أحد أثريائهم في بريستول، حيث أُجبر على دفع مبلغ ضخم تحت وطأة التعذيب، وهو ما يكشف عن طبيعة هذه الجباية التي لم تلتزم بحدود قانونية واضحة، بل كانت أقرب إلى الاستخلاص القسري للأموال. كما اتخذت السلطة الملكية من هذا الضغط وسيلة للنفاذ إلى الثروات النقدية المتداولة، مستفيدة من موقع اليهود في نشاط الإقراض، وما يرتبط به من سجلات وديون يمكن توجيهها لخدمة مصالح التاج. وفي مواجهة خزانة كانت على وشك الإفلاس، لجأ الملك جون إلى تشديد إجراءاته، فأمر باعتقال اليهود وتغريمهم، وفرض الضرائب على الأصول المتبقية بدلًا من الدخل الذي تنتجه، كما طالب الملك جون أبناء اليهود المتوفين منهم بتسوية ديون آبائهم مع الخزانة، الأمر الذي

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

أعاق أي انتعاش اقتصادي. وقد أدى ذلك إلى إفقارهم على نطاق واسع، وانخفاض رأس المال والإيرادات المتحصلة منهم بصورة ملحوظة. ومن ثم، لم يكن الهدف من هذه السياسة مجرد تحصيل المال، بل اتجه أيضًا إلى إحكام السيطرة على النشاط المالي، إذ سعى الملك إلى توظيف موارد اليهود بما يحقق احتياجاته المتزايدة في ظل أعبائه السياسية والعسكرية. وقد ساهمت هذه الإجراءات في زيادة التذمر العام، إذ لم تقتصر آثارها عليهم وحدهم، بل امتدت إلى المدينين من البارونات وغيرهم، الأمر الذي عمّق حالة الاحتقان داخل المجتمع، وجعل هذه السياسة من جملة العوامل التي غذّت المعارضة المتزايدة ضد حكم جون، وكان لها أثر طويل في إذكاء روح العداء بين الدولة واليهود، ما مهّد لطردهم لاحقًا في عهد الملك إدوارد الأول(Edward I)(1272-1307م). (Lupovitch,2009,p.93)

أما البارونات والنبلاء، فقد تعرضوا لسلسلة من الضرائب غير المسبوقة، مثل ضريبة "سكوتاج" (scutage) التي كانت تُفرض على من لا يشارك في الحملات العسكرية. وفي عهد جون، فُرضت هذه الضريبة ما لا يقل عن 11 مرة، وهي سابقة خطيرة مقارنة بالعصور السابقة. وفي عام 1214م، طُلب من كل فارس دفع ثلاثة ماركات (ما يعادل 40 شلنًا)، وهو مبلغ كبير يفوق ما كان معتادًا. كما فرض جون غرامات على الزواج، ورسومًا على الوراثة، وحقوق الوصاية، بحيث تحولت تلك الحقوق من امتيازات اجتماعية إلى أدوات جباية. وقد شكّلت هذه الإجراءات خرقًا للعرف الإقطاعي، وأعطت المعارضة البارونية حجة قوية ضد شرعية تصرفات التاج.(Tiley,2004,p.217)

ولم تقتصر هذه السياسات على الجباية فقط، بل تجاوزتها إلى استخدام "المال مقابل العدالة" و"المال مقابل الإذن"، مما خلق إحساسًا عامًا بأن العدالة والامتيازات تحوّلت إلى سلع للبيع، وليس إلى حقوق مستحقة. أدى هذا إلى انفصال عميق بين الملك ونخبة المجتمع، وساهم في تقوية الأصوات المطالبة بإعادة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم (Mancilla,2016,p.61) . وهكذا، مهّدت الضرائب المجحفة لظهور المطالب الدستورية التي تجسدت لاحقًا في وثيقة الماجنا كارتا.

اضطر اللوردات إلى البحث عن مصادر لتمويل نفقاتهم، فلجأوا إلى الاقتراض عبر الحصول على دفعات مقدمة من التجار مقابل المحاصيل والمنتجات الحيوانية، خصوصًا الصوف. ومع تزايد الديون، اضطروا إلى تكثيف مبيعاتهم لتعويض تكاليف الاقتراض، الذي كان في الزراعة أكثر كلفة من الاقتراض التجاري. وأدى ذلك إلى حصر القطاع الزراعي الإنجليزي في إنتاج الحبوب والصوف لخدمة القطاع الصناعي المتوسع. وتُعد هذه حجة قوية، خاصة مع الضغوط الاقتصادية الناتجة عن الحروب والفدية التي فرضها الأنجويون، وجون بشكل خاص. كما يقدم هذا تفسيرًا بديلاً، أو مكملًا، لفكرة أن التضخم كان السبب الوحيد للتغير الاقتصادي في هذه المرحلة الحاسمة(Church,1999,p.29) ،كما أدى تصاعد الأجور والأسعار إلى تغير ملحوظ في الاوضاع الاقتصادية، وهي عملية كانت تميل إلى إفادة اللوردات أكثر من الفئات الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك الملك، ونجح البارونات في مواجهة تحديات التضخم من خلال إعادة تنظيم ممتلكاتهم من الأراضي للتأكيد على الإنتاج المباشر للسلع، ومن ناحية أخرى، وجد ملوك أنجويين أنفسهم يخسرون أرضهم أمام التضخم، دون القدرة على إعادة ترتيب شؤون ممتلكاتهم من خلال ممارسة حقوقهم، ولهذا ارتبط عهد الملك جون بالانكماش بدلا من التضخم. هذا الانكماش الذي نتج؛

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

بسبب الضرائب المفرطة التي فرضها الملك واكتناز الأموال، حتى وُصف عهده بأنه عهد السنوات الصعبة بالنسبة للاقتصاد الإنجليزي ، حيث شهدت فيه معظم مستويات المجتمع درجة معينة من المشقة (Loengard, 2010,pp.151–152)

وقد شهدت فترة حكم ملوك الأنجويون (هنري الثاني وأبناؤه ريتشارد الأول وجون) تغييرات جوهرية في انظمة المملكة، مع توسعها وتعقيدها، مما استلزم توظيف موظفين متعلمين بدوام كامل وتطوير أنظمة إدارية جديدة. أرست هذه الإصلاحات أساس القانون العام البريطاني الحديث، لكنها أثارت استياء طبقة النبلاء التي شعرت بتراجع نفوذها أمام موظفي الملك الجدد، وخسرت كثيرًا من حرياتها التقليدية. حيث تعمق هذا الاستياء في عهد الملك جون، خاصة بعد خسارته نورماندي واضطراره للإقامة في إنجلترا، مما مكنه من تطبيق نظام الحكم الأنجوي بصرامة أكبر، الامر الذي ساهم في تصاعد المظالم (Hazell & Melton,2015,p.5) . وأضف إلى ذلك استمرار بعض السياسات الباهظة الثمن التي بدأها ريتشارد قلب الأسد شقيق جون، وفي مقدمتها نفقات صيانة القلاع وتشييد منظومة من الدفاعات الاستراتيجية تحسبًا لغزو فرنسي محتمل(Church,1999,pp.75–86) ، كما استنزفت حملات جون الفاشلة لاستعادة ممتلكاته في فرنسا الكثير من الموارد المالية، وزاد التضخم من حدة أزمته الاقتصادية. فخلال خمسة عشر عامًا، فرض جون أموال الدرع على باروناته إحدى عشرة أو اثنتي عشرة مرة، مقارنة بشقيقه ريتشارد الذي لجأ إليها أربع مرات فقط خلال عشر سنوات، ووالده هنري الثاني الذي لم يفرضها سوى سبع مرات طوال فترة حكمه التي امتدت خمسة وثلاثين عامًا(Appleby,1959,p.99)

ففي عام 1161م، فُرضت ضريبة بمعدل علامتين لكل رسم، ثم خُفضت إلى علامة واحدة في أعوام 1162 و1165 و1168م. لاحقًا، بلغت عشرين شلناً عامي 1172 و1187م، وعشرة شلنات في 1190م. خلال حكم ريتشارد الأول، فُرضت الضريبة ثلاث مرات (1189، 1195، 1196م) بمعدل عشرين شلناً لكل رسم. في عهد جون، استقر المعدل الأساسي على علامتين، مع زيادات: علامتان ونصف عام 1204م، عشرون شلناً عامي 1206 و1209م، وعلامتان عام 1210م، رغم دفع معظم الناس ثلاثة شلنات مع فرض غرامات مشددة، وبلغت الضريبة ثلاثة ماركات للرسم عام 1214م بسبب حروب جون (Tiley,2004,p.216)،(انظر الجدول رقم1).

السبب	السنة
حملة ضد فيليب أوغسطس	1199
الحرب ضد اللوزينيانيين	1201م
الحرب ضد فيليب أوغسطس	1202، 1203، 1204م
غزو بواتو وغاسكوني	1205م
غزو الأراضي الفرنسية	1206م
الحرب ضد اسكتلندا	1209م
حملة إلى أيرلندا	1210م
غزو بواتو و حملتين ضد الويلزيين	1214م

مما زاد في تأزم الأزمة المالية، إصرار جون على استعادة التراث القاري لأسلافه؛ إذ أدت محاولاته لاسترجاع نورماندي وأنجو إلى عمليات ابتزاز جديدة وتذمر واسع. وبعد فشله الكامل، وجد نفسه مفلسًا وفاقدًا للمصداقية تحت رحمة الساخطين .كما أن حملته المرتقبة في بواتو تطلبت جمع المزيد من الرسوم، فقضى جون عشر سنوات (بعد خسارة

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

نورماندي) في إنجلترا يجمع الأموال، مما ضاعف عائداته ثلاث مرات. ومع ذلك، فشلت حملة 1214م كما أشرنا سابقًا فشلًا تامًا، فعاد إلى إنجلترا وقد أنفق أمواله وتعرضت هيبته للتدمير (Carpenter,2015,p.19;McKECHNIE,19 14,p.27) ، وبدا من المحتم أن تتحرك الحكومة الانجليزية إلى الأمام نحو ثورة بارونية سوف تندلع قريبًا (Rigby,2008,p.194)

- **الانقسام الداخلي وفرض الميثاق الأعظم (1214–1215م):**

1. تمرد البارونات ضد الملك ومسار المفاوضات نحو الماجنا كارتا

كانت إنجلترا في القرن الثالث عشر الميلادي، بعيدة كل البعد عن كونها دولة موحدة، إذ أُديرت أغلب الأمور بواسطة البارونات المحليين، الذين تمتعوا بدرجة كبيرة من الاستقلال في إدارة شؤونهم. وتعزز هذا الوضع منذ الحرب الأهلية في عهد الملك ستيفن (Stephen of England (1096–1154م)، حفيد ابنة ويليام الفاتح (William the Conqueror)، إذ اعتاد البارونات على ممارسة قدر واسع من الحكم الذاتي. واستمر الحال على ذلك خلال عهدي هنري الثاني وريتشارد قلب الأسد، اللذين قضيا فترات طويلة خارج إنجلترا في حروبهم بفرنسا، الأمر الذي سمح للبارونات بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي في إدارة ممتلكاتهم بعيدًا عن الرقابة المباشرة للسلطة الملكية. (Appleby,1959,p.99; Beck et al, 1980, p.150).

غير أن الحال تغيّر في عهد الملك جون، الذي لم يُقم في إنجلترا إقامة دائمة إلا بعد أن خسر نورماندي أمام الفرنسيين سنة 1204م، فاقترب من البارونات وأحكم رقابته عليهم، وهو أمر لم يلق قبولًا لديهم، لا سيما مع تفقده مواردهم والنظر في مخزوناتهم الفضية التي استلزمها ذلك القرب. وأفضى هذا التحول إلى تصاعد التوتر بين البارونات والملك جون، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عجز المالية العامة عن الاستمرار، إذ فرض جون أعباءً ثقيلة وتعسفية لا تُطاق لتغطية نفقات الإسراف الملكي والصراعات الداخلية والحروب مع الفرنسيين. كذلك استُخدم النظام القضائي الملكي، الذي امتدت أذرعه إلى أعماق حياة البارونات، وسيلةً لابتزاز الأموال وأداةً للسيطرة الملكية، عوضًا عن إقرار العدالة. وهكذا أثار الحكم المباشر للملك استياء عدد كبير من البارونات الذين اعتادوا الحكم الذاتي، وتفاقم هذا الاستياء بفعل ما اتسم به جون من نزعة استبدادية متزايدة (Appleby,1959,p.99; Beck et al, 1980, p.150) إذ واجه أزماته بسياسة حازمة، وأصبحت خطط الحرب وتمويلها مهيمنة على توجهاته، فعبّأ موارد مملكته كافة لتحقيق النصر العسكري والدبلوماسي في القارة، واتضح أن حاجاته المالية لم تكن أقل من حاجات ريتشارد. وبذلك غدت المطالب المفرطة، سواء في الأموال أو الخدمات، إلى جانب أوجه إنفاقها غير المقبولة، السمة البارزة للحكم، كما شكلت الخلفية التي انبثقت عنها الماجنا كارتا . McKECHNIE,1914,p.22; (Stanford,2018,p.158)

ولعل ذلك يعود إلى أمتلاك إنجلترا أراضي واسعة في فرنسا

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

لسنوات طويلة، الامر الذي جعل البارونات يمدون الملك بالمال والرجال للدفاع عنها. وجرت العادة، وفق النظام الاقطاعي، أن يستشير الملك البارونات قبل زيادة الضرائب، وطالما حقق الملوك نجاحًا عسكريًا ظلت علاقتهم بالبارونات مستقرة إلى حدٍّ كبير. غير أنّ الملك جون أخفق في حملاته العسكرية وفقد ممتلكاته بشمال فرنسا، الأمر الذي دفعه إلى فرض ضرائب باهظة دون الرجوع إلى البارونات، مخالفًا القانون الإقطاعي والعرف السائد(Wenkart,2014,p.123) بالإضافة إلى ذلك، استخدم جون محاكمه كأدوات لإحباط أعدائه ومحاباة أصدقائه، وتهديد الأعداء بفقدان ميراثهم(Rigby,2008,p.195) ، فقد فرض رسوماً على الوريث، فمثلاً بعد وفاة أحد بارونات، فرض جون على الوريث، رسومًا باهظة، مقابل نقل إقطاعيات المتوفى، ولهذا خشي البارونات أن يدمرهم الملك (Appleby,1959,p.99) ، وخاصة بعد ان أظهر لهم مصير مفضله السابق اللورد ويليام دي براوز (William de Braose) وعائلته، بعد اتهامه بعدم الوفاء بالالتزامات المالية، وبهذا اثبت ان حتى أقوى البارونات لم يكونوا في مأمن من استبداد الملك حيث قام بملاحقته والاستلاء على جميع ممتلكاته وسجن زوجته وابنه الذين بقوا في السجن حتى ماتوا من الجوع (Warren,1978,p.187)

رغم أن القضاة الملكيين حاولوا تنظيم قواعد الأقدمية لخلافة الأراضي الحرة، كان البارونات أقل أمانًا من الأحرار العاديين في حيازة ممتلكاتهم. لم تنتقل الوراثة البارونية مباشرة من الأب إلى الابن إلا بعد دفع مبالغ ضخمة للملك، وسط تنافس بين المطالبين. وكان جون، إذا أراد معاقبة بارون، يجند مقربين لرفع دعاوى تطعن في ملكيته. لذا، شعر كثير من البارونات بأن حقوقهم تُنتهك، وكان عدد من المتمردين في عام 1215م ممن اضطهدهم تلاعبه بالقانون، وكان الملك في ذلك الوقت فوق القانون، مما شكّل معضلة للرعايا الساعين إلى الانتصاف من تعسفه. واجه البارونات صعوبة خاصة لكونهم تابعين للملك ورعاياه في آن واحد. ورغم أن نزاعات ملاك الأراضي الأحرار حُسمت دون تدخل ملكي، استخدم الملك جون المحكمة الملكية لحل نزاعاته مع كبار مستأجريه دون منحهم ضمانات القانون العام أو محاكم شرف النبلاء. حيث كان يصادر ممتلكاتهم وامتيازاتهم تعسفيًا أو يفرض عليهم دفع مبالغ باهظة، دون أن يتمكنوا من شراء أوامر قضائية لاسترداد حقوقهم. وبمجرد مديونيتهم له، استُخدم قانون الخزانة لملاحقتهم، بينما خفف أو شدد الضغط عليهم حسب هواه. أما البارونات المقرّبون فكانوا يعفون من السداد، لكن سوء نية الملك أثار مطالبات قد تؤدي لخسارة الأرض أو السجن.لذلك اندلعت ثورة العديد من البارونات المتمردين، وكان في مقدمتهم، بارونات الشماليين، عام 1215م. (195–Rigby,2008,pp.194)

في هذه الفترة كانت السيادة القارية لإنجلترا مهيأة للانهيار، وقد عجل بها جون بسبب ظلمه وتوسعاته. أظهرت خسارته السهلة لنورماندي ليس فقط عجزه كحاكم وقائد، بل أيضاً أن الجيش الإقطاعي هناك بات يعتبر السيادة الإنجليزية أجنبية. كما أن عدم رغبة النبلاء الإنجليز في دعمه كان ذا دلالة؛ فقد أصبح أحفاد الذين ساعدوا ويليام النورمانديين للانقسام عبر الميراث. ومن خلال سياسته الداخلية التعسفية، فقد جون تعاطف ملاك الأراضي الإنجليز، بينما تحولت بعض ابتكارات والده إلى موضع معارضة، بالإضافة إلى تدهور إدارة العدالة برمتها، إلى جانب النظام الإقطاعي بأكمله لحيازة الأراضي، مع التزاماته العسكرية (McKECHNIE,1914,p.22)

وقد أدّت عودة الملك جون إلى إنجلترا بعد الهزيمة في

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

معركة بوفينيس بفرنسا عام 1214م، إلى اضطرابات كبيرة في المملكة، إذ أثارت هذه الهزيمة حفيظة البارونات ، واشتد سخطهم حين طالب بدفع جزية من أولئك الذين لم يرافقوه في حملته العسكرية، وبعد تحويل موارد كبيرة للحرب، عاد الملك بعد أن فقد الأراضي القارية الشاسعة التي انتقلت إلى التاج الفرنسي. وفي الداخل، نشأ نظام لا يطاق من القمع والظلم، تم سجن العديد من المدينين غير القادرين على تغطية التزاماتهم الضريبية وتلقوا معاملة غير عادلة، مما أدى إلى تفاقم السخط ضد الملك(Wendover,1849,pp.303–305;Mancilla,2016,p.61;Hantos,1904,p.17)، بسبب سياسته الداخلية ومطالبه المالية، واستغلاله للعلاقات الإقطاعية لمصالحه، وتدخله السياسي والشخصي في العدالة. كما أثار الغضب اعتماده على المحسوبية، وتفضيله مستشارين أجانب قادمين من الأراضي المفقودة في القارة، إذ منحهم مناصب كعمداء وحراس قلاع وأزواج لوريثات إنجليزيات (Stanford,2018,p.158–159)

ونتيجة لهذا وجد جون نفسه في مواجهة أزمة داخلية فريدة من نوعها في التاريخ الإنجليزي، اذ اتفق النبلاء على تشكيل حزب باروني ورفضوا دفع الضرائب، واجتمعوا في نوفمبر 1214م بكنيسة سانت إدموند(St Edmund) آنذاك في لندن لتحديد إجراءاتهم ،(Mancilla, 2016,p.61–62) وأقسموا على المذبح العالي المطالبة بقوانين هنري الأول(Henry I) (1100-1135م)، ولو بالقوة. وفي يناير 1215م، تحرك البارونات المسلحون إلى لندن في إشارة لا لبس فيها إلى أن التمرد كان يلوح في الأفق، لعرض مطالبهم على جون، الذي طلب تأجيل الرد حتى بعد عيد الفصح، وحاول عزل البارونات من خلال عرض شروط خاصة عليهم، لكن الحزب الوطني ظل ثابتًا ومتحدًا. واصل جون محاولاته لكسب الوقت، وأخذ الصليب لطلب حصانة الصليبيين، وطلب الدعم من أتباعه لكنهم كانوا في الحقيقة قليلين جدًا، والجيش الذي كان لديه لا يضمن النصر، والذي كان يتكون أساسًا من المرتزقة (Mancilla,2016,p.61–62; 305–Wendover,1849,pp.303) .

حيث قام جون بجمع القروض لدفع أجور المرتزقة الذين تم إحضارهم من فلاندرز وبواتو، ونتيجة لذلك، تم تمثيله كملك يستخدم "الأجانب" لقمع رعاياه. واستمر الجانبان في استعداداتهما للحرب الأهلية . وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه لم يكن من السهل تبرير التمرد. وقد يبدو هذا أمرًا غريبًا بما أنه كانت هناك ثورات ضد ويليام الأول، وويليام الثاني-1100 (William II) (1087م) وهنري الأول، والملك ستيفن (Stephen of England) (1135- 1154م)، وهنري الثاني، وريتشارد الاول كل ملك منذ الفتح النورماندي. لكن في كل هذه المواجهات تقريباً، كان المتمردون قادرين على تقديم أنفسهم كرجال يقاتلون لا من أجل مصالحهم الخاصة، بل دفاعًا عن قضية يعدّونها عادلة. فقد تمرد الإنجليز ضد ويليام الفاتح نيابة عن العائلة المالكة القديمة. وفي عهد ويليام الثاني وهنري الأول، حمل المتمردون السلاح نيابة عن أخيهم الأكبر روبرت كورثوس(Robert Curthose). كما حارب البارونات من أجل الإمبراطورة ماتيلدا(Matilda) أبنة هنري الأول، ضد ستيفن، ومن أجل أبناء هنري الثاني ضد والدهم.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

حتى أن القليل منهم كانوا على استعداد للقتال من أجل جون ضد أخيه ريتشارد الأول في(1193–1194م). غير أن عام 1215م، بدا مختلفًا؛ أذ لم تكن هناك سلالة ملكية بديلة ولا عضو ساخط من العائلة المالكة الحالية يمكن للمتمردين ادعاء القتال نيابةً عنه. فقد مات إخوة جون وكان أبناؤه أصغر من أن يتمردوا أو أن يكونوا رموزًا مقنعة للثورة. لو كان على قيد الحياة، لكان ابن أخ جون، آرثر، هو الزعيم الواضح للمعارضة،كما كان في عامي (1199 و1202–1203م) غير أنه تم القضاء عليه. ومن ثمّ وجد خصوم جون أنفسهم أمام مأزق، إذ احتاجوا إلى مبرر يلتف حوله الأنصار. وفي هذا السياق، لم يعد التمرد يُصاغ باسم شخص، بل اتخذ شكل المطالبة بإصلاحات عامة، تستند إلى ما عُرف من قبل من عهود ومواثيق ملكية سابقة،كان من أبرزها ما قُدّم في عهد هنري الأول، الأمر الذي مهّد لظهور ميثاق «الحريات» بوصفه إطارًا جامعًا لتلك المطالب (Danziger, & Gillingham, 2003,pp.245–246–248).

بطريقة ما،كان متمردو عام 1215م، يتبعون المسار الذي لم يحدده المتمردون السابقون بل وجدوا أصوله فيما أقره الملوك أنفسهم. قبل أكثر من قرن من الزمان، وعلى رأسهم الملك هنري الأول فقد منح عند تتويجه عام 1100م ميثاقًا "لجميع أباطرته ورجاله المخلصين". ووعد فيه "بإلغاء جميع العادات الجائرة التي عرضت مملكة إنجلترا للقمع ظلما" وأدرج بعض ممارسات سلفه التي أثارت الاستياء. وقد جاء هذا الميثاق بمثابة بيان انتخابي، عندما كان الملك الجديد يتوقع تحديًا من أخيه وكان حريصًا على كسب أكبر قدر ممكن من الدعم. وبمجرد أن سيطر بقوة على المملكة، لم يبالِ كثيرًا بالوعود التي قطعها. ومع ذلك، لم يُنسى ميثاق التتويج تمامًا، ظلّ قائمًا في الذاكرة، وبحلول شتاء عام 1214م، ظهر شبحه ليطارد الملك جون. ومن هنا، وجد خصوم جون في ميثاق هنري الأول إطارًا ملائمًا لصياغة مطالبهم، لا سيما وأن بعض المظالم التي شغلتهم كانت قد طُرحت من قبل، وفي مقدمتها إساءة استخدام نظام الرعاية الملكية. وعندما عمد المتمردون، من خلال ميثاقهم الكبير، إلى وضع برنامجٍ مفصل للإصلاح الحكومي، كانوا يخطون خطوةً جديدة، وإن بدت في ظاهرها عودةً إلى الماضي. فقد استدعوا ميثاق هنري الأول، واستحضروا ما تصوّروه «عصرًا ذهبيًا» سابقًا على تشدد الملوك اللاحقين، غير أنهم – إذ نظروا إلى ذلك الماضي على هذا النحو، لم يكتفوا بإحيائه، بل صاغوا في الحقيقة أمرًا جديدًا تمثّل في الماجنا كارتا (Danziger,& Gillingham, 2003,pp.247–248)

وعليه اجتمعت مجموعة الإصلاح، المكوّنة من أربعة إيرلات وأربعين بارونًا كبيرًا، مجددًا وجددوا مطالبهم. وعندما أُبلغ الملك جون بذلك، سخر بمرارة متسائلًا لماذا لم يطالبوا بالمملكة نفسها، وأقسم ألا يتنازل عن الحريات التي تجعله كالعبد . وفي 17 مايو 1215م، سار البارونات المتمردون إلى لندن التي فتحت أبوابها لهم، فاحتلوها في 24 مايو 1215م بدعم من سكانها الذين أغلقوا مداخل المدينة أمام الملك. بينما حذت العديد من المدن الأخرى حذوهم، وبعد أن تخلي عنه الجميع باستثناء قلة من أتباعه وعجزه عن المقاومة، اضطر إلى دعوة البارونات لمؤتمر. اختيرت جزيرة رونيميد (Runnymede) الواقعة بين ستينز (Staines) وويندسور (Windsor) على ضفاف نهر التايمز (River Thames) كمكان للاجتماع، حيث خيم الملك على ضفة والبارونات على السهل المستنقعي المقابل. جرت المفاوضات هناك، لكنها كانت غطاءً لاستسلام الملك جون بشروط تقتضي التكيف مع متطلبات

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

العصر (Wendover,1849,pp.305–307) .
Hantos,1904,pp.17–18;

كانت الشخصية الرئيسية في المفاوضات مع المتمردين هو رئيس أساقفة كانتربري، ستيفن لانغتون، ليس فقط بسبب منصبه القوي ولكن أيضًا بسبب قدرته العالية وقيادته ومبادرته، في عام 1213م، عندما برأ الملك جون من الحرمان الكنسي، وفرض عليه يمين الحكم الرشيد والالتزام بالقوانين الطيبة التي سار عليها أسلافه (Mancilla,2016,pp.61–62)، وهو رجل إنجليزي بارع في الفكر الديني والقانوني، وكان له دور بارز في تقسيم الكتاب المقدس إلى فصول. ارتبط بالمراكز الفكرية الكبرى مثل جامعة باريس، وكان يدرك ضرورة إصلاح الحكومة الملكية لتجنب القرارات التعسفية للملوك. وفي اجتماع عقد في كنيسة القديس بولس (St. Paul's Cathedral) ، دعم قرار تقييد سلطات الملك جون، مقدماً ميثاق "الحريات" الذي قدمه الملك هنري الأول ، والذي التزم فيه بالحكم وفقًا لقوانين الملك إدوارد المعترف (1042-1066م) (Edward the Confessor)، وقد سار على نهجه الملوك الذين جاءوا بعده مثل الملك ستيفن والملك هنري الثاني في 1154م، إذ منحوا الكنيسة وأتباعها حريات وضمانات مماثلة، (Hantos,1904,pp.16)الأمر الذي أكسب هذا الميثاق صفة السند الذي يمكن الرجوع إليه عند الاحتجاج على السلطة.

فعلى الرغم من أن جون كان يتظاهر بالولاء لمبادئ العرف، إلا أن حكم جون كان خارجاً عن القانون، فقد كان يأخذ الرهائن متى شاء، ويحرم البارونات من الأراضي والقلاع دون إجراءات قانونية، ويطالب بمبالغ كبيرة من المال لتخفيف ضغائنه واستعادة حسن نيته، وفي عصر الفروسية، الذي كان يتوقع معاملة الأسرى النبلاء بكل لطف، كان قاسياً، فقد قتل ابن أخيه آرثر وأشهر امرأة نبيلة في عصره، ماتيلدا دي براوز زوجة ويليام دي براوز. ماتت هي وابنها الأكبر جوعاً في الزنازين(Carpenter,2015,p.19) . وهكذا اجتمعت هذه الممارسات كلها، بما حملته من قسوة وتعسّف، حتى دفعت البارونات إلى الوقوف في وجه الملك جون، ولم يجدوا سبيلًا إلى كبح سلطته إلا بإلزامه بميثاق يقيّدها. ومن ثمّ انتهت هذه الأوضاع إلى فرض الماجنا كارتا، التي جاءت كتعبير عن محاولة وضع حدّ لتجاوزاته وصون حقوقهم.

2. التوقيع على الميثاق العظيم (الماجنا كارتا) وبنوده.

نتيجةً لاستخدم الملك جون وسائل مختلفة لزيادة الإيرادات، أبرزها الحوادث الإقطاعية والمعاملات، عمد البارونات إلى محاولة تقييد سلطته المالية عبر الماجنا كارتا، إذ خُصص نحو ثلثي أحكامها لوضع حدود على استخدامه للسلطات المالية دون موافقتهم؛ (Hazell & Melton, 2015,p .6–7) وفي نهاية الامر، اتحد البارونات ورجال الكنيسة والمدن وأجبروا الملك جون على ختم الميثاق، الذي عُدّ حجر الزاوية للحريات الإنجليزية. وأوضح ستيفن لانغتون للملك أنه لا خيار لإحلال السلام إلا بقبوله، فاعتمد بالختم الملكي يوم 15 يونيو 1215م في مرج رونيميد(Runnymede) نُسخت الوثيقة ووزعت سريعًا باسم الميثاق الأعظم للحريات Magna (Carta Libertatum) مع ذلك، اعتبرها جون مجرد تسوية مؤقتة بانتظار فرصة لإخضاع البارونات Thompson,1922,p.457)
(Wendover,1849,p.309;، وكان بلا شك يحاول كسب الوقت بينما كانت البلاد تنحدر نحو حرب أهلية. وعندما هدأت العاصفة، برزت الماجنا كارتا كصخرة

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

تأسس عليها الدستور تدريجيًا وكمرتكز للتوازن الدستوري. وقد وسعت شروطها ميثاق هنري الأول، مضيفة قضايا معاصرة متنوعة(Irvine,2003,p.255) ، وكان الميثاق الأعظم يتألف من ثلاثة وستين فصلاً تمنح الحقوق لكل من الطبقات التي اجتمعت لتأمينه وتفرض قيوداً على الملك (Thompson,1922,p.457)

تدور غالبية نصوص الميثاق الأعظم حول الحقوق والواجبات القديمة، خاصة الرسوم والضرائب، وتنص المادة الاولى على حرية كنيسة إنجلترا وتمتعها بحقوقها دون انتهاك من السلطة الملكية (Magna Carta,1215,claue1; Douglas & Bothwell, 2004,pp.308–315). وتتناول المواد من (2–16) في المقام الأول أحكام القانون الإقطاعي، ولا سيما ما يتصل بمقدار الرسوم عند انتقال الإقطاعية، وبالوصاية على الورثة القُصَّر، والأرامل، والأيتام كما سعت إلى تنظيم ديون اليهود ومديني الملك، بما يمنع الاستيلاء الجائر على التركات والأراضي، ويكفل حفظ حقوق الأسرة (Magna Carta,1215, Wilkinson, & Connolly,2023,p.114).

وكانت المادة(14) ذات أهمية خاصة، إذ نصّت على أنه لا يجوز للملك فرض أموال الدرع أو أموال المساعدة إلا في حالات محددة، وبعد موافقة ممثلي المملكة في المجلس الأعلى، وهو ما عُدّ خطوةً في اتجاه تقييد السلطة المالية للملك. وكان من أبرز أسباب تمرد البارونات مسألة إلزامهم بأداء الخدمة العسكرية للملك في فرنسا، أي خارج حدود المملكة الفعلية. غير أن هذه القضية الخلافية لم تُحسم صراحةً في المادة (16)، التي قررت أن أداء الخدمة العسكرية لا يكون إلا في حدود الالتزام الإقطاعي المترتب على الفرد. كما شمل الميثاق حقوق الملكية والزواج وميراث القاصرين، وحمى الأرامل من تعسف الأولياء، وحدّ من الإضرار بالتركات في النظام الإقطاعي. كما كفل الحرية من الخدمة العسكرية غير المستحقة وسداد الديون والضرائب من ممتلكات مختارة. نظم الميثاق استخدام الدروع (رسوم الفرسان)، وحدد حقوق وصلاحيات المدن والقضاة والمحاكم، وأكد الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين. كما نظم التجارة، وضبط الأوزان والمقاييس، وضمن امتيازات واسعة للتجار (Magna Carta,1215; Douglas & Bothwell, 2004,pp.308–315)

وفي سياق ما شهده عهد الملك جون من اضطراب في ممارسة القضاء، وما ترتّب عليه من شكاوى البارونات وأهل البلاد، برزت الحاجة إلى ضبط عمل الجهاز القضائي وتحديد حدوده. وقد عكست بنود الماجنا كارتا هذا التوجّه، إذ سعت إلى تحقيق قدرٍ من التوازن بين صيانة الأعراف الإقطاعية القائمة وبين إصلاح أداء القضاء الملكي، بما يكفل الحدّ من التعسّف ويعزّز العدالة. ومن هذا المنطلق، تمت معالجة السلطة القضائية الجديدة بطريقتين أحدهما يتجه إلى محاولة حماية الإقطاع القديم عبر حظر استخدام أمر الحق بما يضر اللورد، وأخرى لتعزيز فعالية وعدالة القانون العام، مثل وقف التكاليف المفرطة وتعيين قضاة من المتعلمين في القانون فقط (Douglas & Bothwell, 2004,pp.301–309 ;Thompson,1922,p.457)

وتجسّد بهذا الامر بوضوح في نصوص الميثاق، حيث عالجت مواده تفصيلًا هذه الجوانب، فتناولت المواد من 17 إلى 22، وكذلك المادة 24، مسائل الإجراءات القضائية والغرامات؛ وأكد البند 20 مبدأ العقوبة العادلة والمتناسبة على الجرائم (لا يجوز تغريم الرجل الحر إلا بما يتناسب مع درجة جريمته) وتنص المادة 21 على أنه لا يجوز إدانة النبلاء إلا من

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

قبل أقرانهم، كما تضع المادة 24 الاختصاص الجنائي في يد القضاة الملكيين بدلًا من محاكم المقاطعات، بينما تعالج المادة 23 مسألة صيانة الجسور المقامة لأغراض الصيد في مناطق صيد الملك. أما المادة 25 فتتعلق بإدارة المقاطعات، في حين تتناول المادتان 26 و27 مسائل الميراث. وتحظر المادة 28 الاستيلاء غير المبرر من قبل حامية القلعة، كما تقضي المادة 29 بعدم جواز مطالبة المسؤولين الملكيين بأي مبالغ مالية إذا اختار النبلاء أداء واجب الحراسة الإلزامية في القلاع الملكية بأنفسهم. وتمنع المادة 30 مصادرة الخيول دون موافقة أصحابها، بينما تشترط المادة 35 اعتماد أوزان ومقاييس موحدة. ومن أبرز مواد الميثاق الأعظم المادة 39، التي نصت على عدم القبض على أي رجل حر أو سجنه أو نفيه أو نزع ملكه أو تجريده من حقوقه أو حظره أو حرمانه من مكانته بأي طريقة أخرى، ولن نمضي قدمًا بالقوة ضده، دون محاكمة قانونية أمام أقرانه وإدانته بموجب قوانين البلاد، وأشهرها هو أن الميثاق أنشأ المبدأ الشامل المتمثل في مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في إقامة العدل. وتنص المادة 40 التي أكدت عدم بيع العدالة أو تأخيرها أو حرمان الأحرار منها (Magna Carta,1215) ومع ذلك، فإن الحماية كانت مقصورة على "الأحرار"، إذ ظل الملك واللوردات يحتفظون بحق طرد المستأجرين غير الأحرار متى أرادوا، مما جعل هذا التهديد وسيلة أساسية للسيطرة على قوة العمل الفلاحية (Carpenter,2015,p.20)، وكان من المقرر أيضًا أن تتوقف الابتزازات الإقطاعية التي كانت تربط الميثاق الأعظم بأمور مثل الإغاثة والمساعدات، ولقد نص فصلان من الدستور على عدم جواز فرض الضرائب إلا بمشورة كبار رجال الدين والمجلس الأعظم، وكان هذان الفصلان بمثابة مقدمة للمبدأ اللاحق الذي يقضي بعدم جواز فرض الضرائب بمجرد أمر الملك (Douglas & Bothwell ;2004,pp.301–Thompson,1922,p.457309) وهذا يتفق مع مبدأ الحرية "لا ضريبة بدون تمثيل" (Hazell & Melton,2015,pp,23–24; Joy,1898,p.103)

وفي إطار ما سعى إليه الميثاق من رفع القيود التي أثقلت الرعية، تنص المادة 42 على حرية التنقل، إذ تقرّ بحق كل رجل في مغادرة البلاد والعودة إليها سالما، برًّا أو بحرًا، محتفظًا بولائه، إلا في زمن الحرب، وهو نصّ يعكس سعي واضعي الميثاق إلى كفّ القيود التي فُرضت على الحركة في عهد الملك جون. بينما تتناول المادة 44 تنظيم شؤون الغابات الملكية، تقضي المواد 47 و48 و53 بالحدّ من تجاوزاتها وإخضاعها للمراجعة، في إشارة إلى ما كانت تمثّله هذه الغابات من مجالٍ واسع لتدخّل السلطة الملكية، وتنص المادة 45 على ألا يعيّن الملك إلا مسؤولين على دراية بقوانين البلاد، وهو ما يعكس الرغبة في ضبط الإدارة الملكية وإسنادها إلى من يحسن تطبيق العرف والقانون. وتأتي المادة 49 لتقضي بإطلاق سراح الرهائن، بينما تذهب المادة 50 إلى أبعد من ذلك، إذ تشترط إقالة عدد من المسؤولين والإداريين الفاسدين والمقرّبين من الملك، مثل أقارب جيرار داثي (Gérard d'Athée) وإنجلارد دي سيغوني (Engelard de Cigogné) وغيرهم ممن قدموا من ممتلكاته في فرنسا، في حين تُلزم المادة 51 بطرد المرتزقة الأجانب الذين استخدمهم في حروبه، وهو ما يعكس اتساع الاعتراض على نفوذ العناصر الأجنبية في الإدارة والجيش. وتقضي المادة 55 بإعفاء الغرامات المفروضة ظلمًا، في سياق السعي إلى الحدّ من إساءة استخدام السلطة في فرض العقوبات المالية. أما المواد 56 و57 و58 فتتعلق بأمراء ويلز تحت قيادة ليويلين أب إيوروورث (Llywelyn ab Iorwerth)، الذين ساندوا

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

تمرد البارونات، بينما تتناول المادة 59 الملك الاسكتلندي ألكسندر الثاني (Alexander II of Scotland)، الذي كان متحالفًا بدوره مع البارونات، وهو ما يكشف اتساع دائرة المعارضة خارج حدود إنجلترا. ومن خلال توضيح بنود المواد، يتّضح أن الماجنا كارتا لم تقتصر على معالجة مسائل جزئية، بل سعت إلى وضع إطارٍ أوسع لتنظيم العلاقة بين الملك ورعاياه، بدءًا من الحريات الفردية، مرورًا بضبط الإدارة والحدّ من نفوذ المقربين، وانتهاءً بمعالجة المظالم السياسية التي نشأت عن ممارسات الحكم في عهد الملك جون (Magna Carta ,1215; Rau,2016,p.13 ; Wilkinson, & Connolly,2023,p.114)

وحددت الوثيقة الحدود القانونية لسيادة الملك عسكريًا ومدنيًا وقضائيًا وماليًا. ولضمان الالتزام بها، نصت على أن يقسم الطرفان المتنازعان يمينًا رسميًا، وأن تُعين لجنة من خمسة وعشرين بارونًا يتمتعون بسلطة المقاومة المسلحة إذا خالف الملك تعهده (المادة 61). نوقش الميثاق الأعظم وصُدق عليه في يوم واحد، غير أن البابا إنوسنت الثالث لم ينحاز إلا إلى الملك؛ بسبب استعداده للمشاركة في الحروب الصليبية. وتُظهر المادة 62 سعيًا واضحًا إلى طيّ صفحة النزاع الذي سبق صدور الميثاق، إذ تقرّ عفوًا عامًا عمّا جرى بين الملك وخصومه، وتستهدف إعادة الهدوء إلى البلاد بعد ما شهدته من اضطراب. ولم يكن هذا العفو مجرّد إجراء شكلي، بل جاء لرفع ما ترتّب على الصراع من ملاحقات ومطالبات، بما يهيّئ لعودة الأمور إلى نصابها ويمنع تجدّد الخصومة في أعقاب الاتفاق. أما المادة 63 فتأتي بمثابة خاتمة للميثاق، إذ تُعلن ثبات ما ورد فيه من أحكام، وتقرّر أن ما أُعطي من حقوق وضمانات يظل قائمًا للكنيسة والنبلاء وسائر الأحرار. وفي هذا الإعلان يظهر حرص واضعي الميثاق على إكساب نصوصه صفة الدوام، بحيث لا تُعدّ مجرد تسوية عابرة، بل التزامًا يُنتظر من الملك ومن يخلفه مراعاته. وبذلك تكشف المادتان معًا عن مقصد مزدوج: تهدئة الحاضر بإقرار العفو، وتثبيت ما جرى الاتفاق عليه بإظهاره في صورة عهدٍ مستقر، وهو ما يعكس محاولة الانتقال من حال المنازعة إلى حالٍ يُرجى ثباتها (Magna Carta, 1215; Hantos, 1904,pp.17–18).

في 19 يونيو، جدد البارونات ولاءهم للملك، لكن بمجرد انسحابهم من لندن، شن الملك جون هجومًا بعدما شعر بأنه أُجبر على توقيع الوثيقة، وتنصل منها بإذن البابا إنوسنت الثالث، الذي سمح له بتجاهل "**الالتزام المخزي**"، ومن ثم بدأت الحرب الأهلية المعروفة "بحرب البارونات الأولى"، وزحف جون يدمر أراضي المتمردين في الشرق ويحرق الشمال، ولجأ البارونات إلى الملك فيليب أوغسطس، وعرضوا التاج الإنجليزي على ابنه لويس، الذي جهز جيشه سريعًا وهبط في إنجلترا. وفي مارس 1216م، أرسل جون سفارة إلى فيليب لمنع الغزو، لكن المفاوضات فشلت (Wilkinson, & Connolly,2023,pp.114–115; Mancilla,2016,p.63). وتغير مسار الحرب عندما توفي الملك جون بسبب الزحار في منتصف الحرب الأهلية في 18 أكتوبر 1216م، Pollock, & (Maitland,1968,p.17)

وسرعان ما قام ويليام مارشال (William) Marshal إيرل إقليم بمبروك (Pembroke) بصفته الوصي على الملك هنري الثالث (Henry III) (1216–1272) ابن الملك جون البالغ من العمر تسع سنوات، بإعلانه

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

ملكًا على انجلترا، وفي أواخر أكتوبر انتهت الحرب (Mancilla,2016,p.63) ، وأُعيد التوقيع على الماجنا كارتا من قبل أوصياء الملك هنري الثالث في 12 نوفمبر 1216م، مع حذف بعض البنود مثل المادة 61. وفي 1217م، وافق الحكام عليها مجددًا، ثم صادق عليها هنري بنفسه عام 1225م بعد بلوغه الثامنة عشرة، ولكن بنسخة مختصرة تضمنت 37 مادة فقط. بعد وفاته عام 1272م، عقب 56 عامًا من الحكم، أصبحت الماجنا كارتا جزءًا دائمًا من النظام الإنجليزي. وفي عهد ابنه إدوارد الأول، تم تأكيدها مرة أخرى عبر البرلمان في 12 أكتوبر 1297م. وقد استندت الماجنا كارتا بشكل كبير إلى "ميثاق الحريات" الصادر عن هنري الأول، الذي حد من سلطة الملك على النبلاء والكنيسة. واعتبرها مؤرخا القرن التاسع عشر الميلادي، فريدريك ويليام ميتلاند (Frederic William Maitland) (1850–1906م) وفريدريك بولوك (Frederick) Pollock (1845–1937م) هذه المعاهدة بمثابة حجر الزاوية في النظام القانوني الإنجليزي وسابقة الماجنا كارتا (Andrews,1903,p.258; Maitland,1968,pp.17–18)

وعلى الرغم من أن الماجنا كارتا ليست وثيقة ديمقراطية بأي حال من الأحوال، إلا أنها تحتوي على مبدأ أساسي واحد، والذي يتردد صداه عبر التاريخ البريطاني: مبدأ مفاده أن الحكومة يجب أن تخضع للقانون، حيث تم تقييد صلاحيات الملوك لأول مرة في التاريخ. وتتضمن هذه الوثيقة، التي لم يبق منها اليوم إلا ثلاثة بنود فقط ، لا تزال قائمة كمبادئ رئيسية للقانون البريطاني، والتي تعتبر الخطوة الأولى للأنظمة الدستورية الحديثة، مبادئ مثل الحق في محاكمة عادلة، ومبدأ لا ضرائب دون تمثيل، وعدم الاحتجاز ظلما (Hazell & Melton,2015,pp.23–24; (Wilkinson, & Connolly,2023.p.114). وعلى الرغم من أن الماجنا كارتا وُضعت أساسًا لضمان الحقوق الإقطاعية، فقد اكتسبت مع مرور الزمن طابعًا أسطوريًا وأُدرجت ضمن الركائز الدستورية لتطور النظام الديمقراطي في إنجلترا. ولم تكن الوثيقة وسيلة لتوحيد المملكة، بل عززت الانقسام الإقطاعي. وقد أدى تثبيت حق البارونات في الاعتراض على الملك داخل البرلمان إلى تحوّل أهدافهم من السعي إلى تفكيك وحدة إنجلترا إلى السعي لضبط الحكومة المركزية واستغلال السلطة لتحقيق مصالحهم. وأرست الماجنا كارتا توازنًا محدودًا بين السلطة المركزية والحكم الذاتي المحلي، ظل مقتصرًا على الطبقات الحاكمة. غير أن اشتراطها مثول الأفراد المتهمين أمام قاضٍ لمحاكمتهم، وحمايتهم من الإجراءات التعسفية، مثّل خطوة متقدمة نحو إرساء مبادئ حقوق الإنسان.
(Timur, 2017,pp.37–38)

النتائج

– كان الميثاق الأعظم لعام 1215م نتاج حرب فاشلة وسياسات ضريبية مفرطة؛ إذ دفعت الضرورات المالية الملك جون إلى فرض ضرائب باهظة، مما أدى إلى توتر علاقته مع النبلاء، خاصة بعد خسارته نورماندي التي مثلت العامل الأساسي في اضطراب حكمه وانفجار الثورة ضده.

– لم يُصمم الميثاق ليكون وثيقة شاملة لحقوق جميع الناس، بل جاء لحماية مصالح البارونات من تعسف الملك؛ إذ كان نزاعًا بين أطراف النخبة الحاكمة. وقد استثنت مواده غالبية سكان

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

إنجلترا آنذاك، من الفلاحين غير الأحرار، ولم تكتفِ بإقصائهم بل ميّزت ضدهم أيضًا.

– تناول الميثاق معالجة مظالم البارونات، وقيّد سلطات الملك في الضرائب والإدارة الإقطاعية، فاعتُبر نقطة فاصلة أنهت الحكم المطلق وضمنت بعض حقوق "**الرجل الحر**"، وإن كان هدف البارونات الأساس هو حماية امتيازاتهم دون الالتفات إلى حقوق الفلاحين الذين شكّلوا 80٪ من السكان في ذلك الوقت.

– رغم أن النص الأصلي للميثاق كتب على رق صغير بلغة لاتينية مختصرة ولم يستمر سريانه أكثر من تسعة أسابيع، فإن أثره امتد قرونًا ، وأصبح رمزًا عالميًا لأول إعلان رسمي عن المبادئ الأساسية للحريات المدنية.

– لقد أثبت الميثاق أن الضغط السياسي المشروع، إذا مورس بتنظيم وتوافق بين النخب، قادر على إحداث إصلاحات عميقة، مؤكِّدًا أن خضوع الحاكم للقانون يمثل تصحيحًا للتقليد السياسي لا انحرافًا عنه. وهكذا ، تبقى الماجنا كارتا محطة بارزة في التاريخ الإنجليزي الوسيط، وأول وثيقة أرست مبدأ تقييد السلطة المطلقة وربط الشرعية بالتفاوض والرضا والرقابة.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

الملاحق

تُوضح الخريطة(1) ممتلكات التاج الإنجليزي في فرنسا، والتي فقدها الملك جون لصالح فيليب أغسطس سنة 1204م، وشملت كل من نورماندي وأنجو ومين وتورين وأكيتانيا وبوتو، وهو ما أدى إلى انحسار النفوذ الإنجليزي في القارة الأوروبية. (Saul, 1997, p. 102)

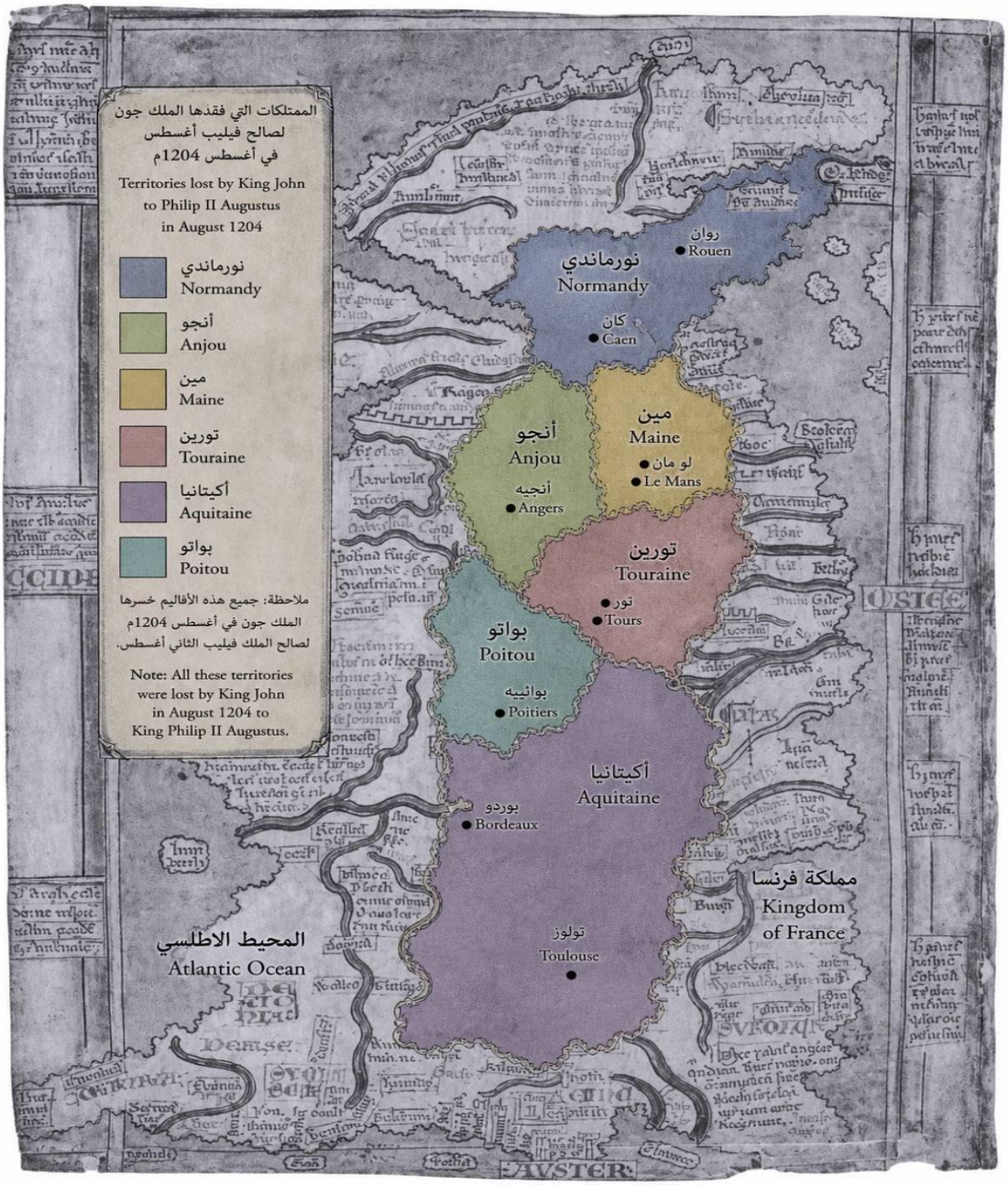

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4223)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

نسخة من الماجنا كارتا محفوظة ضمن مقتنيات(نسخة سالزبري) في الأرشيف الوطني البريطاني

(**Magna Carta ,1215**). **The National Archives UK**

قائمة المصادر والمراجع

• أولًا: المصادر الأولية (**Primary Sources**)

- Douglas, D. C., & Bothwell, H. (Eds.) .(2004). *English historical documents, 1189–1327* (Vol. 3). Routledge.
- James, G. P. R. (1875). *Philip Augustus, or the brothers in arms.*
- *Magna Carta.* (1215). Salisbury Cathedral copy. The National Archives, UK.
- Wendover, R. (1849) . Flowers of history : The history of England from the descent of the Saxons to A.D. 1235 (J. A. Giles, Trans.; Vol. 2). Henry G. Bohn .

• ثانيًا: المراجع الثانوية (**Secondary Sources**)

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

-Hazell, R., & Melton, J. (2015). *Magna Carta and its modern legacy*. Cambridge University Press.
-Howard, A. E. D. (1998). *Magna Carta.* University Press of Virginia.
-Holt, J. C. (1994*). Magna Carta* (2nd ed.). Cambridge University Press.
- Irvine, A. A. M. (2003). *Human rights, constitutional law and the development of the English legal system.*Hart Publishing.
-Jahner, J. (2019). *Literature and law in the era of Magna Carta.*Oxford University Press.
-Joy, J. R. (1898). *Twenty centuries of English history.*Swan Sonnenschein & Co.
- Loengard, J. S. (2010). *Magna Carta and the England of King John.*The Boydell Press.
- Lupovitch, H. N. (2009*). Jews and Judaism in world history*. Taylor & Francis .
- Lavisse, E., & Rambaud, A. (1893). *Histoire générale du IV siècle à nos jours: L'Europe féodale*, les croisades (1095–1270) (Tome II). Armand Colin.
- Mancilla, F. (2016). La *carta magna inglesa de 1215*: Origen del constitucionalismo.Tirant lo Blanch.
- McKechnie, W. S. (1914). *Magna Carta: A commentary on the great charter of King John* (2nd ed.).James MacLehose and Sons.
- Adams, G. B. (1899). *European history: An outline of its development.* Macmillan.
-Adams, G. B. (1905). *The history of England from the Norman Conquest to the death of John (1066–1216).* Cushing & Co.
- Andrews, C. M. (1903). *History of England* . Allyn and Bacon.
- Appleby, J. T. (1959). *John, King of England.*G. Bell and Sons.
- Beck, H.-G., Fink, K. A., Glazik, J., Iserloh, E., & Wolter, H. (1980). *History of the Church: From the High Middle Ages to the eve of the Reformation* (A. Biggs, Trans.). Burns & Oates.
-Carpenter, D. (2015). *Magna Carta.* Penguin Books.
-Church, S. D. (Ed.). (1999). *King John*: New interpretations .
Boydell Press.
-Clifford, J. H. (1914). *The standard history of the world*: Volume IV: Mediaeval history.Standard History Company .
- Danziger, D., & Gillingham, J. (2003). *The year of Magna Carta:1215.* Touchstone.
-Hantos, E. (1904). *The Magna Carta of the English and of the Hungarian constitution: A comparative view of the law and institutions of the early Middle Ages.* Kegan Paul, Trench, Trübner & Co. Ltd .

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

history . D. C. Heath & Company.
- Webster, P. (2015). *King John and religion* . Boydell Press.
- Wenkart, M. (2014). The 50 greatest events in the history of humankind. Createspace Independent Publishing Platform.
-Wilkinson, L. J., & Connolly, S. B. (2023). *King John's right hand lady*. Pen & Sword History.
- Pollock, F., & Maitland, F. W. (1968). *The history of English law before the time of Edward I.*Cambridge University Press .
- Rabushka, A. (2008). *Taxation in colonial America.*Princeton University Press.
- Rau, Z., Żurawski vel Grajewski, P., & Tracz-Tryniecki, M. (2016). *Magna Carta: A central European perspective of our common heritage of freedom.* Routledge.
- Rigby, S. H. (2008). *A companion to Britain in the later Middle Ages.* Blackwell Publishing.
- Roger of Wendover. (n.d.). Flowers of history: The history of England from the descent of the Saxons to A.D. 1235.
- Stanford, B. (2018). The story of Britain.Word City Press.
-Saul, N. (Ed.). (1997). *The Oxford illustrated history of medieval England.* Oxford University Press.
-Thompson, J. W. (1922). *An introduction to medieval Europe ,300–1500.* W. W. Norton & Company.
-Tiley, J. (Ed.). (2004). *Studies in the history of tax law* (Vol. 1). Bloomsbury Publishing.
- Timur, T. (2017). *Mutlak monarşi ve Fransız devrimi* .Yordam Kitap .
- Warren, W. L. (1978). *King John* .University of California Press.
- Webster, H. (1917). *Early European*